

أوروبا المؤلفة من خمسين دولة

يشتهر الكاتب الفرنسي، ألكس توكوفيل بتجواله في الولايات المتحدة ورسائله التي بعثها إلى بلده متحدثا فيها عن الديمقراطية الوليدة في عقد الثلاثينيات من القرن التاسع عشر. لكن في عام 1937م إنكب توكوفيل على رحلة بحرية خطيرة أخرى بحثا عن أنواع جديدة من النظم السياسية، لكن هذه المرة عبر البحر الأبيض المتوسط وليس الأطلسي. في الثاني والعشرين من أغسطس أرسل رسالة من الجزائر لصديقه يخبره فيها عن مثالب الإمبريالية قائلاً له: «تصور لو أن إمبرطور الصين نزل على شواطئ فرنسا على رأس جيش قوي وأعلن نفسه سيذا على أعظم مدننا وعاصمتنا. وهذا الإمبرطور، بعد أن أتلّف كل السجلات العامة وقبل أن يكلف نفسه عناء قراءتها قتل أو أبعّد كل رجال الإدارة وذلك قبل أن يعرف مزاياهم؛ كما تخلص من كل المسؤولين في الدولة بدءاً من هرم السلطة إلى أدنى مستوياتها». ويتابع توكوفيل قائلاً: أن الجيش القوي والمحميات والثورة لن تكون كافية لحكم بلاد تدين بدين مختلف وتنطق بلغة مغايرة وتخضع لقوانين مختلفة؛ ستكون النتيجة خليطاً من الأحتلال العسكري في بعض أجزاء البلاد وفوضى في بقيتها. ويقول مخاطباً صديقه: «سترى يا عزيزي أننا فعلنا الشيء عينه في الجزائر تماماً كما فعله إمبرطور الصين حسب تصورنا».

بعد مئة وسبعين سنة لا تزال الجزائر تعيش الورطة التي وصفها الكاتب الفرنسي، فلا هي قادرة على أن تتخلص من النموذج الاستبدادي للسلطة الذي ورثته عن ماضيها الاستعماري ولا هي قادرة على محاولة الحكم الذاتي مخافة أن يحمل الإسلاميين إلى السلطة. وهكذا يستمر سرطان الاستبداد بإتلاف البلاد وبالموافقة الضمنية للمستعمر القديم. ما ينطبق على الجزائر ينطبق أيضاً على العديد من جيران أوروبا في الشرق والجنوب. لا تزال الأنظمة شبه الاستبدادية في شمال أفريقيا وغيرها تحكم بموافقة الغرب بينما الجمهوريات السوفياتية السابقة مثل بيلاروس ومولدوفا يستمر حكامها المستبدون بإبقاء الغطاء محكما على المشاكل الأتنية الأخذه بالغليان بموافقة من حكامهم الروس السابقين.

يواجه الآن المشروع الأوروبي لحظة المواجهة مع الحقيقة: كيف بوسعه أن يكون له التأثير التغييرى على جيرانه الجدد بالقدر ذاته الذي كان له على دول وسط أوروبا وشرقها وتركيا؟ كيف بوسعه أن يحوّل الاتحاد الأوروبي المكون من خمسة وعشرين عضواً إلى اتحاد من خمسين دولة ديمقراطية قادرة لاحقاً بالتأثير على الآخرين؟

يعيش الأمريكيون والبريطانيون مرة أخرى - لأسباب وزمن مختلفين - حلم توكوفيل المزعج في العراق؛ هم يحاولون تحويل هذا البلد إلى ديمقراطية قائمة بذاتها ولكن بما أنهم أزالوا كل شيء يقف في طريق احتلالهم للبلاد يتوجب عليهم أن يعيدوا بناء كل شيء من البداية، بدءاً من الكهرباء والماء ومروراً بالشرطة والمناطق البريدية

والوزارات وانتهاءً بقمامات الزبالة العائدة للبلديات. هذا عمل شاق في بناء الديمقراطية، لأنه ينطوي على عمل ضد الأمزجة العامة واستبدال الأنظمة المحلية بأخرى مستوردة من الخارج، ناهيك عن ضرورة احتلال البلاد والسيطرة على كل الأمور للحيلولة دون انزلاقها إلى الفوضى. ولذلك فإن الولايات المتحدة تنفق في عام واحد فقط على إعادة بناء بلد لا يتجاوز تعداد سكانه العشرين مليون أكثر مما أنفقه الاتحاد الأوروبي على جلب الديمقراطية إلى كتلة المعسكر الاشتراكي بأسرها وعلى مدى عقد من الزمن.

الفارق واضح وضوح الشمس: لم تدخل فكرة الديمقراطية الأوروبية البلاد بعربات مصفحة من الغرب! الديمقراطية الغربية هي مثال يجذب الناس ويلهمهم للتغيير من الداخل. ولكن السؤال هل بوسع أوروبا أن تحقق تلك المعجزة مرة أخرى؟

التعطش للتغيير

في سوق الزهور في قلب مدينة تبليسي، يشهد بيع الزهور انتعاشاً قوياً؛ لقد أصبحت الورود رمزا للثورة التي اكتسحت جورجيا في نوفمبر من عام 2003م. لم يجرح المتظاهرون ضد تزوير الانتخابات شخصا واحداً، لقد كانوا مسلحين بورود حمراء بدلاً من البنادق أو زجاجات المولوتوف. وعند تجمعهم خارج ساحة البرلمان نشر الرئيس الجورجي إدوارد شيفارنازده المئات من الجنود في الشوارع، ولكن عندما ناول المتظاهرون ورودهم إلى الجنود القى العديد من هؤلاء بنادقهم. وسلم

أيضاً قائد الثورة ميخائيل ساكشيفيلي، الذي تلقى تعليمه في أمريكا والبالغ من العمر خمسة وثلاثين عاماً، الرئيس الجالس على السلطة وردة، وصرخ بوجهه قائلاً: «استقل». لم تمض شهور إلا وانتخب ميخائيل بإجماع شعبي، فنال أكثر من 96٪ من الأصوات. كان وعده لمواطني جورجيا أن يأخذ بلاده إلى قلب المشروع الأوروبي، فقال: «الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي لم يوصدوا الأبواب خلفهم، لقد حققنا تقدماً ونعمل على تعميقه كل يوم. إننا سنمضي في هذا الطريق مهما تطلب ذلك، ويجب على الاتحاد الأوروبي أن يرحب بنا وينتظرنا». وبينما كان الجورجيون يتظاهرون كان الآخرون يراقبونهم. بعد سنة فقط على الثورة في جورجيا، أطلق جيرانهم في أوكرانيا ثورتهم البرتقالية في ظروف مشابهة، حيث بنى القائد الأصلاحي للثورة، فيكتور يوشيتشنيكو، حملته على وعد بالانضمام إلى المستقبل الأوروبي. الحقيقة أن اهتزازات الأحداث في تيليسي كانت موجاتها تصل إلى أماكن أبعد بكثير.

على امتداد العالم العربي، كانت وسائل الإعلام تتضح بالحسد؛ فدعت الكاتبة العمودية في صحيفة النهار سحر بعاصفيري أبناء وطنها أن يستوعبوا ما حصل في تيليسي. فقالت: «لقد شعرت، عندما كنت أراقب ثورة الورد في جورجيا على التلفاز، بالحسد... إن احتشاد الجماهير حول مبنى البرلمان للتعبير عن إرادتهم، أشعرتني بالالم وكأننا نحن العرب وهم نعيش على كرة أرضية مختلفة؛ أرضنا لا تعرف معنى إرادة الناس.

تكمّن المشكلة في كيفية ترجمة رغبة الناس بالتغيير إلى إصلاحات حقيقية. ثمة حدود لما يمكن أن يقدمه الخارج؛ فعندما أطلقت الولايات المتحدة «مبادرة الشراكة المتوسطة» الهادفة إلى مكافأة من يقدم على الإصلاح بالمساعدات وتوفير الفرص التجارية، كان الرد مفعماً بالإدانة. فكتب الكاتب العمودي المصري حسين عبدالرزاق في صحيفة الأهلّي المعارضة: «حديث الإدارة الأمريكية عن الديمقراطية خداع لا ينطوي على أحد. فالولايات المتحدة هي التي أطاحت بنظام اللبّي الديمقراطي في تشيلي ونصبت استبدادية بينوشيه مكانه. واليوم هي التي تحاول إسقاط حكومة تشيفاز المنتخبة ديمقراطياً في فنزويلا، وكذلك تحالفها مع الأنظمة الأخرى لم يعد خافياً على أحد». فالشك كبير لدرجة أنه عندما حاولت الإدارة الأمريكية تبني سياسات من المفترض أن تلقى الدعم في المنطقة لم تستطع الإقلاع واصطدمت سياساتها بحاجز الشك. لا بل إن خبراً ظهر في صحيفة الأهرام المصرية يرى أن المساعدات الأمريكية إلى أفغانستان كانت معدلة وراثياً وأنها أسقطت عن قصد في مناطق مزروعة بالألغام، على افتراض أن الهدف هو قتل وجرح المدنيين الأفغان.

يحظى الأوروبيون بالتأكيد بصورة أفضل من الولايات المتحدة في المنطقة. لقد تعلم الأوروبيون بعد تجارب مريرة ألا يضعوا أهدافهم في إطار «التبشير الحضاري»، ولذلك فإن معارضة الرئيس الفرنسي جاك شيراك للحرب على العراق جعلته يحتل المرتبة الثانية بعد أسامة بن لادن في قائمة أكثر القادة تأييداً في العالم العربي. لكن

هوية الشخص المبرشر ليست إلا جزءاً من المشكلة. إن الميزة الرئيسية في المقاربة الأمريكية هي أنها ليس إلا إجابة على مطالب داخلية. لكن بوسع الأوروبي أن يضطلع بالمهمة لأنه ليس مجرد دولة أخرى تعلم العرب والأوروبيين الشرقيين كيف يجب أن يديروا شؤونهم؛ أنه مجرد ناد من القوانين والمنافع الجاهزة للتوزيع. ولذلك فإن تقديم الأوروبيين لعلاقتهم يأتي في سياق خلق ناد مجاور، واستكشاف أي قواعد يجب أن يلتزمها هذا النادي، ويستطيعون أن يخلقوا حوافز تدفع الآخرين نحو الإصلاح من دون أن يوصموا بالإمبريالية.

إبقاء الباب مفتوحاً

مع اقتراب لحظة الصدق يحاول العديد من الأوروبيين التفلت من قدر أوروبا. الغريب أنهم يتحدثون عن تركيا كنموذج للشرق الأوسط بينما يستبعدون في الوقت السبب الذي كان في الأساس دافعا ملهما لتركيا نحو التغيير: الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

إن قائمة المنضمين المحتملين للاتحاد الأوروبي طويلة هذه الأيام. فرومانيا وبلغاريا وتركيا منخرطة في الأساس في مفاوضات الدخول إلى الاتحاد. ودول البلقان من جهتها تستعد أيضاً لعضوية الاتحاد. لقد أعلنت الحكومتان الجورجية والأوكرانية عن نيتهما العمل للدخول إلى الاتحاد؛ كما أعلنت المغرب مرتين عن رغبتها بالانضمام، ولوّح رئيس الوزراء الإيطالي باحتمال قبول عضوية روسيا الكاملة في الاتحاد وذلك خلال زيارة أجراها مؤخراً، وجرت أيضاً عدة مباحثات داخل دوائر

إسرائيلية في عام 2001م - 2002م عما إذا كان الاتحاد قد يلعب دور الضامن لإسرائيل في أي خطوة تخطيها نحو مفاوضات تنتهي بإقامة دولتين داخل فلسطين.

كان رد أوروبا غامضاً. فقد قال رئيس المفوضية الأوروبية السابق رومانو برودي، معلقاً على رغبات الدول أعلاه ومستبعداً لها، أن أوكرانيا «لديها فرص تعادل فرص نيوزيلندا بالانضمام للاتحاد الأوروبي». وعندما أبدت المغرب رغبة بالانضمام إلى الاتحاد في عام 1987م رفضت أوروبا طلبها بسرعة على أساس أنها ليست دولة أوروبية. واشتكى الملك الحسن، عاهل المملكة العربية المغربية آن ذاك، وغصّة الرفض لم تزل في حلقه، في عام 1994م أن «الأوروبيين يتطلعون أكثر إلى حلفاء في الشرق لأن الناس في تلك المنطقة من أصحاب الوجوه البيضاء.... ولأنهم من أسرة كبيرة واحدة». وتابع قائلاً: انهم يتطلعون (الأوروبيون) إلى الشرق الأوسط ويقولون: «نعم، صحيح هؤلاء الناس الذين استعمرناهم». من الطبيعي أن تتشغل أوروبا باستيعاب موجة التوسع الأخيرة وتتشغل أيضاً بالاستعداد لاستقبال تركيا وذلك بدلا من أن تتطلع إلى موجة أخرى من التوسع في المستقبل.

ولكن كما اثبت البلقان في بدايات التسعينات فإنه لا يمكن ضمان أمن أوروبا بإقامة ستار حديدي بينها وبين الدول المجاورة. فالخيار أمامنا أن نخرط الآن مع جيراننا ونوفر لهم حوافز للتغيير أو نواجه لاحقا احتمال الأنهيال الخطر وندفع ثمننا أكبر. لا شك أن كل موجة من التوسع تحمل معها تحدياً لأن كل دولة ترفض أن تكون محاطة

بالفوضى. وكما أراد الألمان أن تكون بولندا داخل النادي الأوروبي لكي تكون جارتهم مستقرة، كذلك تريد بولندا، والمعيار ذاته، ينطبق على أوكرانيا. وعندما ينضم الأوكرانيون فإنهم هم أيضا يريدون أيضا أن تدخل بيلاروس معهم إلى النادي الأوروبي.

ثمة نقاش دائر حول مدى أخلاقية وفاعلية خلق توقعات وهمية بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. لقد ساهم وعد الفرنسيين والألمان لبولندا بالانضمام إلى الاتحاد بحلول عام 2000م بخلق انطباع لدى البولنديين بأن الاتحاد الأوروبي يماطل. ويشعر الأتراك أيضا بالشك إزاء نية الاتحاد لأنهم يرون القادة الأوروبيين يقولون شيئاً لمستمعهم الأتراك وشيئاً آخر إلى شعوبهم.

لكن ثمة خطراً أكبر من خلق التوقعات الوهمية: الرفض التام للعضوية. فظالما أن ثمة أمل بالدخول إلى الاتحاد وثمره طريق واضح لتحقيق ذلك فلا بد من وجود حوافز للطمحين. لقد حاول الناس في بعض الأحيان أن يعرفوا حدود أوروبا لكن العضوية في الاتحاد في نهاية المطاف اختيار ذاتي. ففي عام 1989م تردد الناس حول ما إذا كان يجب على أوروبا أن تركز على تعميق العضوية أو التوسع بها أو ما إذا كان بإمكانها أن تستوعب الدول الفقيرة في وسط أوروبا وشرقها. ولكن متى قبلت تلك الدول الأنصياح إلى قوانين النادي الأوروبي لم يعد بالإمكان أخلاقيا استبعادها.

المسألة لا تكمن في عرض العضوية على الدول - هذا ليس ممكناً واقعياً بالنسبة للعديد من جيران أوروبا - إنما في أن لا نسد الباب بالكامل أمام احتمال تحقق الانضمام. يتوجب علينا أن لا نكون واضحين فيما يخص تحديد حدود الاتحاد الأوروبي ولكن يجب أن نكون واضحين كقلق الصبح إزاء ما يجب على الدول الراغبة بالانضمام فعله. يجب علينا أن نوضح تماماً للدول الراغبة بالانضمام للاتحاد الأوروبي أو بتشكيل منطقة شرق أوسطية للتجارة الحرة، بأن الاتحاد سيوفر حوافز كبيرة جداً لتلك الدول التي تعزز حكم القانون وتحترم حقوق الإنسان وتعتنق (acquis communautaire). هذه هي الطريقة الوحيدة لقلب العلاقة المتردية والمتفاعلة مع جيراننا، وبذلك يضطرون لطلب تدخلنا ولا ينظرون إلينا بأننا نفرض مبادئنا السياسية عليهم.

حلقة الأصدقاء

تحدث الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية رومانو برودي عن تحويل هذه المنطقة غير المستقلة الواقعة على أطراف الاتحاد الأوروبي إلى حلقة من الأصدقاء. وقال: إن تلك الدول سيعرض عليها كل شيء ما عدا العضوية. وتتضمن الإستراتيجية التي وضعتها المفوضية الأوروبية خمسة عشر حافزاً تبدأ بحوار سياسي أكثر فاعلية وتنتهي باحتمالات الاندماج في شبكات المواصلات والطاقة والاتصالات وكذلك توسيع المساعدات المالية أو تحسينها.

لقد فاوضت المفوضية الأوروبية بالأصل مع خمسة دول حول «خطط عمل» تضمنت مئتي إصلاح سياسي واقتصادي متكامل لا بد من

الإيفاء بها مقابل الحصول على المكافآت من الاتحاد الأوروبي. والمهم أن تلك الاتفاقيات ليست معقودة مع الحكومات بل إن أحد شروط تلك الاتفاقيات أنها وُضعت بالتشاور مع جمعيات المجتمع المدني. ولذلك فإن الدول التي توقع على تلك الاتفاقيات تصبح مؤهلة للحصول على «علاوة سياسية» (5٪ من صندوق مساعدات الشرق الأوسط (MEDA) والمخصصة بشكل غير رسمي لهذا الغرض.

هذه بلا شك مبادرة تثير الحماس وقد تدفع إلى الأمام عملية الإصلاح في البلدان الواقعة على الحدود مع روسيا. ورغم كل الكلام عن الشراكة فإن العلاقة المعروضة هي علاقة اعتماد على أوروبا. وثمة خطر بأن الصفقة هذه سينظر لها على أنها نوع من التخدير بدلا من أن تكون معبرا يقودها في النهاية إلى العضوية في النادي. يتوجب على الاتحاد، في المدى المتوسط، إذا كان يريد حقا تغيير جيرانه، أن يفكر في خلق أسرة سياسية جديدة مثل المنطقة الأوروبية الشرق الأوسطية للتجارة الحرة تسمح لتلك الدول أن يكون لها قول في طريقة الإدارة بالإضافة إلى تقاهم حول احتمال الانضمام في نهاية المطاف إلى النادي الأوروبي.

أوروبا المكونة من خمسين دولة

يجادل العديد من الناس بأن أوروبا إذا ما توسعت لتضم خمسين دولة لن تكون قادرة على العمل. ويقول هؤلاء أيضا أن توسيع العضوية لتتجاوز الخمسة والعشرين عضوا حاليا سيكون وصفا تقود للاختناق

وتوسعا أكثر من اللازم. لكن الاتحاد الأوروبي نظام سياسي ديناميكي يواجه بالأصل تحديات التعددية والامتداد القاري، ولذلك إذا ما استمرت أوروبا بالنمو فإنها ستصبح عبارة عن مجموعة من الأسر المتطابقة والمشاركة في الثمانين ألف صفحة من القوانين الأوروبية لكنها بالوقت ذاته لا تعمل كيد واحدة في كل شيء. يوجد في الأساس ثلاثة مشاريع طموحة لا تشمل كل الدول الأوروبية الخمس والعشرين: المنطقة الأوروبية التي انضمت إليها اثنتا عشرة دولة؛ اتفاقية تشانغن التي تسمح بالدخول بلا فيزا إلى خمس عشرة دولة والإتحاد الأوروبي الغربي الذي يمثل الهوية الدفاعية لأوروبا ويضم عشر دول فقط.

إن كان ثمة سبب ما يدعو للأخذ بطرح مونت الداعي «لتوسيع المحتوى عبر تغيير الحقائق الثابتة، فإنه لا بد وأن يكون ذلك في محيط جيران أوروبا الجدد؛ فإذا ما كانت أوروبا الحاضنة المفرخة للحروب والفوضى في القرن الواحد والعشرين، فإن جيران أوروبا الجدد هم أكبر تهديد في القارة للأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين.

سيكون هذا أكبر امتحان للسياسة الخارجية الأوروبية. وهذا كله يعود إلى أن أوروبا ليست هي قطب الجذب الوحيد في هذه المنطقة؛ فالى الشرق تقع جمهورية روسيا المتزايدة الثقة نظرا للنمو الاقتصادي الذي شهدته وبسبب استخدامها لثرواتها الطبيعية الهائلة لاسترجاع دور عالمي لها وبناء إمبرطورية عصبها الطاقة ويعتمد عليها الجيران؛ وإلى الجنوب والشرق ثمة وجود عسكري بارز؛ توجد قواعد عسكرية في العراق والكويت والبحرين وعمان وإسرائيل وقطر والإمارات العربية

المتحدة وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغزستان بالإضافة إلى خطط لإقامة «عائلة قواعد عسكرية» في رومانيا وبولندا وبلغاريا والمغرب وتونس والجزائر. ولذلك سيكون للولايات المتحدة رأي هام دائماً في قرارات المنطقة، وذلك لكونها شريك اقتصادي للعديد من الدول ومرتبطة معها باتفاقيات تجارة حرة.

هذا يجعل تلك الدول الجديدة أكثر أهمية بالنسبة للأوروبيين لكي يظهروا بأنهم قادرين على الاضطلاع بالمسؤولية فيما يخص الدول المجاورة للحدود مع روسيا والعمل من ثم مع الأمريكيين لتطوير مقاربة جديدة على غرار ما فعلوا في وسط أوروبا وشرقها.

في إيران على سبيل المثال فإن إستراتيجية أمريكا بعزل إيران وقهرها تشجع بالواقع على قمع الديمقراطية وتطوير أسلحة نووية. فالدرس الذي استقاه الإيرانيون من الحرب العراقية أن الطريقة الأسلم للنجاة من الأجتياح الأمريكي هو بتطوير السلاح النووي بسرعة بينما لا تزال الجيوش الأمريكية غارقة في العراق. وبالمقدار ذاته فإن إيران كونها أصبحت دولة مارقة فإنه لم يعد لديها ما تخسره بقمعها الديمقراطية. وهذا بالذات يشرح لماذا قد تكون سياسة أوروبية تجاه إيران أكثر فاعلية إذا ما بدأت أوروبا بالاعتراف بدوافع إيران التي ستقرر هي الأخرى موقفها استناداً إلى منطلق الربح والخسارة. إن أوروبا بأخذها مصادر قلق الإيرانيين بعين الاعتبار وتقديمها منافع اقتصادية كبيرة لهم تستعيد بذلك زمام المبادرة إزاء النظام الإيراني

التي أضعفتها إستراتيجية العزل الأمريكية. لكن الاتحاد الأوروبي من دون تدخل الولايات المتحدة لا يستطيع أن ينجح لكونه غير قادر على تقديم الضمانات الأمنية التي يحتاجها الإيرانيون.

في العالم العربي والقوقاز، ساعدت حرب بوش على الإرهاب وبشكل عملي الأنظمة الديكتاتورية على التماسك - كما هي حال نزار باييف في كازاخستان - واستخدام غطاء مكافحة الإرهاب لتبرير قبضتها على وسائل الإعلام وسياسة الاعتقال المنظمة والتميز ضد المعارضين السياسيين. وبالمقدار ذاته، فإن السياسة الأمريكية الهادفة لخلق علاقات تجارية حرة ثنائية قد عقدت في الأصل برامج الجداول الأوروبية لخلق منطقة تجارية حرة إقليمية والاستفادة من الإقليمية الصاعدة كجزء أساس من سياستها لترويج الديمقراطية.

بوسع أوروبا أن تنتشر في كل تلك المناطق قوتها التغييرية لصياغة أجزاء من المجتمعات التي لا يمكن لأمریکا أن تطالها وذلك بقوة سياسة جذب الجيران والربط بين حق الدخول إلى السوق والإصلاحات السياسية. لقد أزاح قرار بدء المفاوضات مع تركيا محظورا دينيا وجغرافيا وأظهر فوق هذا كله أن الاتحاد الأوروبي أسرة قيم.

وكما قال وزير المالية الأسبق دومنيك ستروسخان: «بعد الانفتاح على الشرق يجب على أوروبا الآن أن تتجه نحو الجنوب لكي تصبح مرة أخرى صلة الوصل بين العالم الغربي والشرق... يجب أن نفكر في كيفية جعل عملية الانضمام لدول من الاتحاد السوفياتي السابق

وحوض البحر الأبيض المتوسط مثل دول المغرب العربي، إلى منطقتنا السياسية مهمكنا». قد يكون من السابق لأوانه، حسب قوله، البدء بالاستعداد لاتحاد أوروبي يمتد من كتل الثلج في القطب الشمالي إلى كئبان الرمل في الصحارى والمتوسط في وسطهما. ولكن قد يكون من الإجرام استبعاد ذلك أيضاً.

